Issue 6306 Monday 25/3/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6306 الاثنين 17 من رجب 1440 هـ 25 من آذار (مارس) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

# الدولة الأردوغانية

كاظم المقدادي
اسطنبول

كان يوم 17 ايلول من عام 1961 يوما حزينا في وجدان الامة التركية وفي نفس الطفل (رجب) بائع الحلوى في محلة قاسم باشا في اسطنبول ..بعد ان نفذ عساكر العلمانية قرار شنق رئيس الوزراء الاسبق عدنان مندريس .. رئيس اول حزب اسلامي ديمقراطي منتخب ..بحجة تقويض النظام العلماني الذي اسسه كمال اتاتورك في تركيا .. ولم يفعل مندريس اكثر من تنفيذ وعوده الانتخابية .. بعودة الاذان لكي يصدح وبلسان عربي مبين ، و بناء المساجد وفتح المدارس الدينية ، وحرية ارتداء الحجاب ، والسفر الى مكة للحج والعمرة .. مع تنفيذ اطلاق عملية تنمية اقتصادية كبيرة ادهشت الشعب التركي .. كذلك تأكيده على تعميق علاقة تركيا باوربا واشراك تركيا في حلف النيتو الاوربي .

لكنه لم يتاخر في طرد السفير الاسرائيلي بانقره لتدخله السياسي في شؤون تركيا الداخلية .

اغلب الظن ان هذه الصورة المؤلمة لم تغب عن ذاكرة مصلح تركيا الجديد رجب طيب اردوغان الذي يعيد التجربة (المندريسية) بقوة اكبر وبتاييد شعبي كاسح مع انجازات اقتصادية وعمرانية مدهشة .. نقلت تركيا وخلال سنين معدودة الى مصاف الدول المتقدمة .

**يوم فاصل**

الثابت ايضا / ان يوم 24 حزيران من سنة 2018.. كان يوما فاصلا ومهما في حياة وتجربة الرئيس اردوغان السياسية التي بدأت به كعضو فعال في حزب الرفاه الاسلامي الذي اسسه نجم الدين اربكان وسط الثمانينيات .. لكن المرحلة الاهم في مسيرة اردوغان ..كانت في سنة 1994 عندما أوكلت اليه مسؤولية مدينة كبيرة وهي اسطنبول التي كانت تعاني من الاهمال الاداري ونقص في الماء والكهرباء وتكدس النفايات في شوارعها وساحاتها .. ان هذه التجربة الميدانية المثيرة و الناجحة بامتياز .. هي التي نقلت اردوغان من قاعات المناقشات الحزبية العقيمة الى رحاب العمل البناء والمثمر وتقديم الخدمات اليومية الى المواطن التركي ، وحل مشاكله وبشكل مباشر .. ومن هنا بدا نجم اردوغان يتصاعد على حساب معلمه نجم الدين اربكان .. ولم يتاخر الوقت حتى يعلن اردوغان عن تاسيس حزب جديد سنة 2001 هو حزب (العدالة والتنمية) لكي يكون مهيئا للفوز في انتخابات سنة 2002 وشرع على الفور للخوض في تجربة سياسية جديدة تعتمد على (الوسطية) التي دافع عنها في بداية صعوده السياسي قائلا (... سنتبع سياسة واضحة ونشطة من اجل الوصول الى الهدف الذي رسمه اتاتورك لاقامة المجتمع المتحظر والمعاصر في اطار القيم الاسلامية التي امن بها 99 بالمئة من المواطنين الاتراك) .

**تقدم كبير**

ولكن ورغم هذه (الوسطية) والتقدم الكبير الذي انجزه اردوغان .. فان احزاب المعارضة اليوم وابرزها حزب الشعب الديمقراطي الذي يتزعمه محرم انجة واحزاب علمانية اخرى ..لازالت غير راضية اصلا على وجود حزب اسلامي يقود البلاد.. ومشككة في جميع النتائج التي يحققها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات .. وهنا تستذكر المعارضة جملة اسباب منها / احتكار حكومة اردوغان للاعلام الرسمي وسيطرته على عمل اللجان الانتخابية .. وعلى الرغم من اقرارمحرم انجة بهزيمته و بعد ان حقق نسبة لم تتجاوز الثلاثين بالمئة ..الا انه ظل مشككا بنزاهة الانتخابات .

ويعتقد اقطاب المعارضة ../ ان التحول من النظام البرلماني الى الرئاسي وفوز اردوغان برئاسة الجمهورية سيكرس حكم الفردالواحد .

كان فوز اردوغان المتواصل في جميع الانتخابات .. ليس بسبب قوة حزبه بل ايضا بسبب تشتت المعارضة السياسية في الانتخابات وفشلها بتقديم برنامج اصلاحي واضح .. لقد رفع حزب العدالة والتنمية شعار (تركيا.. الكبيرة القوية) بينما طرحت المعارضة شعارات منها الغاء حالة الطوارىء ووعود باصلاحات دستورية.. وشعار طرد اللاجئين السوريين من البلاد .. وهو ذات الشعار الذي تطرحه الاحزاب اليمنية الناشئة في اوربا .

ان المشكلة الاخطر والتي ستواجه اردوغان مستقبلا .. هي مشكلة توسع ونمو السلطة السياسية على حساب سلطة الدولة وبغياب النقد الذاتي ، كذلك خطابات الاستقطاب السياسي بحجة وجود اعداء في الداخل والخارج والمخاوف من حدوث انقلابات عسكرية في المستقبل .

ان استمرار عمليات الاستقطاب المتازم سيكون عقبة حقيقية امام نمو وتوسع الحريات الديمقراطية ومقوضا للمباديء العلمانية التي التصقت بتراث تركيا الحديث .

ويستدل المنتقدون للتجربة الاردوغانية .. بقمع مظاهرات ساحة تقسيم سنة . . 2013 كذلك الاجراءات التعسقية التي حدثت بعد احباط ا محاولة الانقلاب العسكري الذي وقع سنة 2016.

ان تقليص الحياة الديمقراطية من شانها ان تذهب باعداء اردوغان الى استخدام وسائل عبثية منها / التحريض والعصيان والتخريب .. وإيقاع الضرر في منجزات البلاد والانخراط في احزاب سرية متعاونة مع جهات خارجية .. والتاثير على سعر الليرة التركية من قبل جهات محلية و اطراف عربية والذي كان سببا مباشرا في مؤشرات هبوطها وبوتيرة متلاحقة .

لقد ذكر الرئيس اردوغان في خطاب النصر وبعد اعلان نتائج الانتخابات التي توجته رئيسا للبلاد .. من انه ../ سوف لن يتوقف عن مسيرته السياسية الطويلة لجعل تركيا في سنة 2023 دولة عظمى .. وهي السنة التي ينتهي بها مفعول (معاهدة لوزان) التي انهت اسطورة الخلافة الاسلامية من القاموس السياسي .

**زعامة اسلامية**

يا ترى .. هل سيعيد اردوغان مجد العثمانيين بشكل معاصر ومتحضر وهو الزعيم الذي اعطى بعدا اسلاميا وقوميا جديدا لتركيا الحديثة .. ام تاخذه العزة بالحكم والتفرد وابقاء حالة الطوارىء واذلال معارضيه والاستئثار بالحكم والانحياز لحزب العدالة والتنمية بشكل ثابت .. ؟؟

يبق الاهم في هذا وذاك/ واذا اراد الرئيس اردوغان الاستمرار في قيادة تركيا الحديثة .. ان ينجح في خلق فلسفة جديدة لإدارة الدولة يجتمع حولها الشعب التركي باكمله / جوهرها إسلامي ومظهرها علماني ..دولة يطمئن العالم ، والدول الاقليمية ، والدول العربية بشكل خاص .. ولكي تكون حصانة لمستقبل الشعب التركي باجمعه ..

> ان يوم 24 حزيران من سنة 2018.. كان يوما فاصلا ومهما في حياة وتجربة الرئيس اردوغان السياسية التي بدأت به كعضو فعال في حزب الرفاه الاسلامي الذي اسسه نجم الدين اربكان وسط الثمانينات .. لكن المرحلة الاهم في مسيرة اردوغان ..
> كانت في سنة 1994 عندما أوكلت اليه مسؤولية مدينة كبيرة وهي اسطنبول التي كانت تعاني من الاهمال الاداري ونقص في الماء والكهرباء وتكدس النفايات في شوارعها وساحاتها ..

# المصانع المتوقّفة وجيوش العاطلين

شاكر عبد موسى الساعدي
ميسان

بعد تخرجي من معهد الإدارة / بغداد عام , 1975 أنهيت شهرين من التدريب في مدرسة قتال الفرقة المدرعة السادسة في ناحية جولاء التابعة لمحافظة ديالى كخدمة إلزامية ,بعدها جرى انتدابي إلى وزارة الصناعة والمعادن الواقعة في الباب الشرقي آنذاك حيث تم تنسيبي إلى المؤسسة العامة للصناعات الإنشائية الكائنة في شارع السعدون والتي بدورها قامت بتنسيبي إلى الشركة العامة للصناعات الإنشائية والبلاستيكية في منطقة سعيده / الزعفرانية.

ملخص الكلام : في أحد الأيام جاء موظف كبير من وزارة الزراعة والري ليشتري أنابيب مجاري إلى بيته الجديد من معمل البلاستك وحينما وقعت عيناه على أنتاج المعمل من أنابيب البزل البلاستيكية المموجة والمصنعة من مادة البولي فينل كلورايد (PVC) أندهش من أنتاجنا الوطني واستغرب الأمر لان وزارته كانت تستورد تلك الأنابيب من الجارة تركيا التي بدورها تصدر لنا بعض المواد الأولية الداخلة في صناعة تلك الأنابيب ,عندها طلب منا تنظيم كتاب فوري إلى وزارة الزراعة والري وإعطاء نسخة منه إلى أحد مسئولي الدولة آنذاك من أجل التسريع في التنفيذ ,وبعد مرور أقل من أسبوع من وصول كتابنا إلى وزارة الزراعة والري جاء ممثل منهم وتعاقد مع الشركة ولم يبق أنبوب واحد في العراء.

واليوم تعاني الصناعة العراقية بعد عام 2003 واقعاً مترديا في جميع مفاصله وشلل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص، بعد أن كانت صناعتنا الوطنية مزدهرة ومتطورة ومواكبة بقدر مقبول لآخر التطورات التكنولوجية على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تم فُرض على العراق ولسنوات طويلة والحروب المدّمرة التي خاضها العراق لعقود نتيجة الممارسات الخاطئة للنظام السابق والتي تركت آثار مدمّرة على الاقتصاد العراقي ،ولكن مع كل هذه الظروف وغيرها والتي مرّت على العراق كانت عجلة الصناعة العراقية تدور وآلات مصانع القطاع الحكومي والخاص تعمل وتنتج السلع والبضائع التي تحمل جودة كبيرة وضمن المواصفات التي وضعت من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

فماذا حدث للصناعة العراقية ؟ ولماذا أصبحت من القطاعات المستهلكة ؟ ولماذا أصبحت عالة على الاقتصاد العراقي وعلى الميزانية بعد أن كانت إيراداتها تمثل 14%من الناتج القومي؟ولماذا أصبح الآلاف من منتسبيها يتلقون رواتبهم من وزارة المالية وعلى شكل قروض تحتسب على وزارة الصناعة بعد ما كنت وزارة الصناعة تكتفي ذاتياً وتساهم برفد الميزانية العامة بإيرادات كبيرة؟

كذلك يجري الحديث في العراق الآن عن (ثورة جياع). وهو حديث جاد وصادق ,أثبتته تظاهرات محافظة البصرة كأكبر مدينة عراقية منتجة للنفط , فافتقاد الكثير من العراقيين لفرص العمل، أمرٌ اعترفت به الحكومات العراقية بحيث أنها إما تقوم بدعم البطاقة التموينية المعمول بها منذ مطلع تسعينات القرن الماضي كجرعات منعشة، أو توزع مبالغ نقدية بائسة لغير المُقتدرين ضمن شبكات الرعاية الاجتماعية.

وهنا نتوقف عند الزراعة والإنتاج الزراعي والغذائي بما فيه الثروة الحيوانية. وعند القراءة الموضوعية لتجربة دولة مجاورة للعراق حققت الاكتفاء الذاتي لأغلب الحاجيات الغذائية وفي ظرف صعب جداً يتمثل في حصار مُشدّد جائر، وهي تجربة »إيران .«

فبعد مرور أربعة وعشرون عاماً من الحصار الذي فُرض عليها، تمكّنت إيران من مُضاعفة إنتاجها للغذاء لثلاثة أضعاف ما كان عليه، وأعلنت أنها مُستمرة في ذلك، والأرجح أن تكون الآن في حالة شبه اكتفاء ذاتي ,وهناك فارق كبير بين العراق وإيران (إضافة لبديهية أن العراق ليس مُحاصراً) وإيران محاصرة منذ عام 1995حتى آلان .

ولا يخفى على الجميع أن غالبية الأرض العراقية هي أرض زراعية جاهزة، إضافة إلى أن جزءاً كبيراً من صحرائه قابل للاستصلاح زراعياً. بل ويتمتع العراق بأربعة مواقع جغرافية بأجواء مُختلفة تتيح إنتاج محاصيل متفاوتة في زمن نضجها، هي السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية والمنطقة المتموجة والمناطق الجبلية في ارض كردستان .

أذن نحن بحاجة إلى التخطيط و كل ساعة نقضيها في التخطيط توفر لنا أربع ساعات عند التنفيذ، ((التخطيط ليس تضييعاً للوقت )) ، عبارة تحتاج إلى تفعيل كبير في حياتنا .

وليس التخطيط بالعلم الحديث، فالقرآن الكريم أشار إليه في أكثر من موضع، ومنها ذلك اللون والذي يُعتبر من أروع أمثلة التخطيط الاقتصادي في القرآن الكريم، والمتمثل في خطّة يوسف عليه السلام في مواجهة المجاعة القادمة على مصر، يقول الله تعالى: »قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ?«وكذلك في حياة نبينا الكريم (ص) الكثير من المواقف التي تدل على حسن التخطيط ، ومن أوضحها الهجرة إلى المدينة، والتخطيط منهاج حياة يرتقي بنا للعلا، فليتنا نفعل!.

# فوق الميول والإتجاهات

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

كيفية متابعة المواضيع العامة وايجاد الحلول .....والاكثر اهمية..التي لاتتعلق بالامور والتخصيصات المالية

تعتبر عملية اخذ الرئي من المسلمات لدى الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والقانونيين والتي تعتبر نوع من التحرك العلمي لغرض الوصول الى ادق الحقائق والتفاصيل للقضية شرحا وصياغة رغم وجود المستشارين ومن مختلف المستويات ولمختلف المواضيع الا ان اخذ الرئي والرئي الاخر يعني مشاركة واسعة جماهيرية وتخصصية لاي موضوع ومن مجموعة ملاحظات والاراء وعلى الاغلب يكمل بعضها للبعض الاخر تنشئ فكرة اكثر نضوج وقانون يقرب الى التكامل وهذا اعم من الشورى بينهم لان الشورى هي محدودة في عددها وعدتها ولتعاضم المشاكل وتعدد انواعها اصبحت لاتكفي مشورة مجموعة من الاشخاص ويعتمد مبدء المقارنة فيما حدث مهم جدا وتؤخذ سليبات وايجابيات القرارات المتشابهه واتباع مبدء القياس هو من المبادء الاساسية في صياغة اي قانون او قرار وهنا او كان يصدر حكم قانوني وموقف قانوني عراقي دون أخذ ما يكفي من الوقت لاستيعاب إطار تحليل هذا القانون وما له وما عليه ودون الالمام بكل جوانبه,يعني استمرار الاضافة والتصحيح ويعيق التطبيق بشكل عام وجزئي فما حكم القضية التي طبق عليها القانون واتخذ قرار ومن ثمة اجري تصحيح واصبحت القضية مشمولة باتصحيح الجديد وهولصالحها وليس ضدهااوضدها ,مما يتحتم علينا مشاركة الاراء الاخرى والتي لايمكن اللقاء بها كلها تتحول القرارات الى اكثر نضوج وتكامل ومنهنا نبين ان نقول ان يكون لكل قضية راي عام موقع الكتروني نريد ان نوضح طريقة جديدة في هذا المجال لمعالجة الكثير من المشاكل الدائمة والمؤقتة وعلاج الازمات وهو الاهم ومنها... مثلا.. سيل القرارات ...التي اتخذت ضد العراق من عام 1990ولغاية عام2003والتي حددة العراق بكثير من المجالات نحن لانريد ان نشرح اسبابها ومسبباتها نريد ان نوضح الية رفعها ولتشعبها كما ونوعا نرتئي الاتي

--- تشكيل لجان كل لجنة لمتابعة او متخصصة بقرار لغرض رفعة والغائة ومعالجة سلبياته دوليا وداخليا (((ومن ثمة توحيد الموقف القانوني)))لكل القرارت وهي جميعا مجحفة بحق الشعب والعراق علما ان رفعها لاياتي الا بشكل منفرد ومن كل لجنة تنبثق مجموعة تتابع ما ينشر من مشاركات من عامة المواطنين ومن لهم اهتمام اواختصاص في هذا المجال او اختصاص بالقانون بشكل محدد ولها موقع خاص الكتروني يعلن عشرات المرات للمشاركة ومتابعة هذه الملاحظات يوميا وعلى مدار اربعة وعشرين ساعة.

**آراء سديدة**

اكيد سيكون هناك اراء غير اخلاقية وغير منطقية وربما فيها غيرتابعة للموضوع اساسا ,لكن هناك ما هو سديد وحتى خافي عن اللجنة والية الفرز لهذه الاراء غير صعبة ومن هنا ينشئ موقع خاص لكل موضوع ومستقل عن الاخر ومتابعين لما ينشر ويكون دراسة هذه الاراء من قبل اللجنة الام والتي ستقدم توصيات وتعلن التوصيات مع متابعة القرارات المتخذه من قبل دول وومنظمات والتي كانت من نفس الموضوع --- مما سائنا ونبهنا لهذا ,,الفرحة التي اعتلت البنك المركزي العراقي من خروجة البنك المركزي رسميا من قائمة عقوبات الاتحاد الاوربي.. لست ادري لماذا ...قفزة هذه الفكرة الى ذهني...اين كان جهابذة البنك المركزي طيل هذه المدة وما هي فوائد خروج البنك من قائمة العقوبات وهل حقا انها قائمة بمجموعة اسماء ام قائمة لنا وحدنا نحن الاولين والاخرين لم يعلق ناطق رسمي على الموضوع وهل له اثر على التصنيف الائتماني للعراق وعلى القروض التي اصبحت مرض كل المسؤولين لحل مشكلات ربما مشكلات القروض اكبر...انها سوء الادارة بعينها وعدم تحمل المسئولية ولماذا هذا التاخير في الرفع او الخروج واين كان المعنيين من متابعة الرفع قبل هذا الوقت, وما هي اهمية التعاملات المالية معه وهو ماشي الى السالب..نحتاج الى دراسة تفصيلية لذلك --- الموضوع التالي والمهم الديون المترتبة على العراق كريهة كانت ام غير ذلك لها نفس الالية اعلاه لغرض الغائها باي شكل كان وحتما ستؤثر على التصنيف العراقي وحتما ستؤثر على موضوعة الموازنة وعلى التهالك للاستثمار ان جمع الملاحظات و المقترحات والحلول القانونية سيساعد اصحاب القرار ولماذا نسيناها ,,الحقيقة بذلت جهود كبيرة لاطفاء قسم منها وتم ذلك,,ولكن المتبقي يحتاج الى جهود استثنائية فعلا وليس الالغاء الرقمي فقط بل الالغاء القانوني المترتب على الديون اين نحن من ديون العراق على مجموعة من الدول التي كان يتعامل معها واين فوائدها وهل قامت امريكا بتسديد الخمسين مليون دولار الذي بذمتها ام تناساها المعنيين وما هي حجم الفوائد المترتبة عليها ومع روسيا ومع فرنسا بموضوعة النفط مقابل الغذاءاي مذكرة التفاهم انها مواضيع خارج عن العمل الحزبي او الانتماء لاي جهه من الجهات وينسب ذلك على اي موضوعة داخلية اي الالية لهذا الموضوع ,,,اليس لنا الحق ان نطالب ,وبشكل قانوني ودولي واخلاقي,بالاموال التي تعتبر مسروقة من قبل اشخاص كانو يشغلون مناصب في الدولة استغلو مناصبهم,,,انها تدخل في طائلة الانتماء الحزبي والفئوي لكنها اموال شعب غلب على امره,,وبلجان كل لجنة لدولة ومن مختلف الاختصاصات ,,حتى لو اضطر المعنيين على اقامة دعوى دولية(وهذا امر منطقي ومقبول دوليا) ليس على السراق بل على المصارف والشركات المالية التي استقبلت هذه الاموال وما هي الاطر القانونية التي سهلت ايداع المليارات في حسابات واهية وليس في حسابات فعالة او حسابات شركات على ان يتم التاكد من الموقف المالي والقانوني من ذلك,,مئات الملايين وصلت من مختلف مناطق العالم الى مختلف مناطق العالم وعبر القنواة البنكية,,سوف تدخل فيها عدة جهات سهلت العملية من تسهيلات مدفوعة الثمن ومن تزوير للجهات المصرفية والشركات التي حصلت على العقود والشركات المالية التي دخلت في عملية التحويل الخارجي دون المرور في قنوات رصينة تحافظ على سمعتها المالية ,اليس من حق العراق وجهاته القانونية ان يكشف حجم الاموال التي حصل عليها اي من الاشخاص ولوتقريبا , ثم المهم اكثر الشركات التي تعاقدو معها ابان تسلمهم المهام الرسمية وهل تكون العملية سرية الى حد التغطية على السرقات والالتفاف على القانون المتعارف عليه في الدول التي يوجد فيها المصرف فرع كان اورئيسي. --- على سبيل المثال الموازنة التي يبحث في ترتيبها الان لغرض الاصدار والمتكررةسنويا,ماهو العائق ان تتبع هذه الطريقة بعد اقرار الموازنة من قبل مجلس الوزراء وتعرض على الموقع قبل ترحيلها الى مجلس النواب. ان الاراء الملاحظات التي قدمت سابقا كانت فعلا تصحيحية لها وتعديلية وحتى لاتتاخرفي عملية الاقرارلدى المعنيين

**شح المياه**

--- الموضوع الاخر موضوع المياه وشحتها وعلاقتنا بدول الجوار ونحن بلد المصب والدخول الى منظمات الامم المتحدة لاقرارها وتثبيتها رسميا من اي حصة بزيادة او انخفاض نتيجةاي طارء مناخي او فني على ان لاتقل عن نسبة معينة من التدفق المستمرالدائم ومن الاحتياطي مع التاكيد على مكانة دول المصب القانوني وفي القانون الدولي والدفاع عن ذلك بشكل متميز لكسب الحق والحقوق وعلى ان لايتلاعب بحصتنا اي من الامور الساسية والشخصية وتبقى ثوابت لاتقبل النقاش الا في حالة الطوارء والازمات الشديدة كالقحط والفيضانات غير المتوقعة وما نسمع به من زلازل ...الخ --- مثلا –الجميع يتحدث عن الدستور المؤقت والرغبة في تغييره اوتغيير البعض من فقراته هل من الافضل ان يشارك 20مختص قانوني ام مئة منهم ومواطنين من كافة الاختصاصات وهل غير القانونيين لهم الرئي والمشورة نحن هنا بصدد موضوع داخلي ستراتيجي طويل الامد وليس مثله موضوع.

--- ومنها اصدار القوانين الجديدة والتعديلات على القوانين القديمة والتي سرت العادة بتكرار التعديلات والتي وصلت الى حد التغيير الجذري لما جاء ببعضها في البداية وربما حصل اشكالات في التطبيق فيما سبق . ان التعديلات والاظافات والحذف ان دلت على شيئ انما تدل على الاسراع في اتخاذ القرار وعدم الجدية وقناعة المعنيين وعدم امكانيتهم وعدم الاحاطة بموضوع القانون .

--- مثلا –الجمعيات والاتحادات والمنظمات والنقابات...الخ التي لها تاثير على قطاعات واسعة من المواطنين واغلبها اقتصادية,هل تؤدي ما عليها وما لها ,لغرض الرفع من المستوى الاداري والقانوني والموقف الاساسي لانشائها ,,تحتاج الى ان تنزل في قائمة التعديلات لكل فترة او مدة من الزمن تماشيا مع التطورات الحاصلة في المجتمع

---الامركزية في الادارة يقدملها دراسات وجدوى بقائها من عدمه لانها اثبتت فشل ذريع في الادارة والتنفيذ وبكل الاشكال وكانت طريقة للتخلف اكثر مماهي للبناء

--- افراد فقرة خاصة بموضوع الاقليم والخاص بالمنطقة الشمالية مع دراسة عدم شمول بقية المحافظات العراقيةالاخرى بالاقلمة المقيته

---دراسة موضوع الضرائب وحجم فعاليتها في الدخل القومي والاستخدام

---اصلاح كافة الدوائر القانونية والادارية بمختلف المستويات وتبدء من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومن اعلى مايسمى في الهرم ونحن نذهب الى انه منخور

--- اكو مثل عراقي متعارف عليه هو...كلوله للحرامي احلف يمين كال اجاك الفرج الان ونحن نعيش عصر لجنة النزاهه ايعقل ان لاوجود لمحاكم عراقية غير لجنة النزاهه وهي كمن يحلف يمين لانها طويلة وحبالها جنب,ولمن المحاكم العراقية المختلفة الاختصاصات ,وهل حلت محلها لجنة النزاهه ...نحتاج الى وقفةقانونية لهذا وهي فوق الميول والاتجاهات

---التشعب والتوسع وكثرة التعددية من تكوين وحسب التقسيم الاداري والمرجعية الادارية (محافظة ,لجنة التربية--- محافظة ,لجنة الصحة)اللجان لموضوعة النظر في ملفات الفساد والتي هي اساس الخراب لما حصل والنظر اليها من ناحية التنفيذ وهوبشكل اوسع من الاحالة والعمولات والاتفاقات

وليس كما موجود الان حيث وصل تسلسل الملفات الى ما لايتابع الابعد عشرات السنين,وتكون كذلك محاكم متخصصة لكل لجنة ومحافظة حتى يتم الانتهاء من حسم موضوعة النزاهه والا بقينا عشرات السنين نتابع ذلك وبالتالي يسقط حق المطالبة بموضوعة الفساد

---الكفاءات...

--- الرياضة..

--- الرسم والنحت والخط ....وما يتعلق بالطفولة(ونحن والحمد لله كعراق خارج التقييم الدولي من حقوق الامومة والطفولة).

القائمة تطول وتدخل امور كثيرةالا ان لكل موضوع موقع الكتروني تعرض فيها الاراء من قبل من يرغب بالمشاركة هي حل للكثير الكثير من المتعلقات

نحن لانرغب الاطالةلكن نرغب بالشاركة وللجميع

□ مستشار ومحكم دولي